وقابل فرسان الحلف الثلاثة رئيس الجمهورية ورفعوا اليه مذكرة مستوحاة من البيان الصادر عن المؤتمر (٢٨) • وخلال المناقشة قال الرئيس حلو ان قضية البوليس الدولي يقوم خلاف اساسي عليها بين اللبنانيين ولايمكن الموافقة عليها في ظل هذا الخلاف • وتولى العميد اده مهمة الدفاع عن وجهة نظر الحلف مؤكدا أن قوة الطوارىء الدولية تقف في وجه مطامع اسرائيل التوسعية، ولايشكل دخولها أي افتئات على سيادة البلاد (٢٩) •

وفي نفس اليوم أذاع الرئيسان عبد الله اليافي وحسين العويني نص المذكرة التي سلماها الى الرئيس حلى ، زدا على بيان الحلف - وقد جاء فيها مايلي :

«ان الحلف يطالب باستقدام قوات أجنبية ، وسنواء سميت قوات طوارىء دولية او غير ذلك ، ففي هذا الطلب نقض صريح لاسس الميثاق الوطني ومس في الصميم لسيادة لبنان واستقلاله ، فضلا عن أنه يعطي انطباعا في الخارج بان لبنان قد انفصل عن المجموعة العربية وعزل نفسه عنها ، وانه يساهم ، مباشرة أو غير مباشرة ، بالمخططات التي ترسم لتدعيم كيان اسرائيل واثارة الشكوك والخلافات بين الدول العربية ،

«ان الميثاق الوطني الذي اتفق عليه اللبنانيون سنصة ١٩٤٣ ، ومازالوا يتمسكون به شرعة وطنية استقلالية يقضي برفض مبدأ الحمصاية الخارجية ورفض وجود قوات أجنبية على أراضيه ولذلك فان مطالبة الحلف بحماية دولية أجنبية هو نقض صريح لهذا الميثاق كما قلنا ، وتهديد مباشر للوحدة الموطنية المرتكزة عليه ، ناهيك بان مبدأ الاعتماد على الاجنبي لحماية الوطن والدفاع عن اراضيه خطر وغير مجد ومن شأنه أن يزرع بذور الاتكاليصة والانهزامية في نفوس المواطنين ولاسيما الشباب منهم ، وبالتالي فانه يضعف معنوياتهم ويعطل منابع الشعور الوطني في نفوسهم» (٣٠) .

ورد كميل شمعون على هذه المذكرة ، وأكد ان الاستعانة بالبوليس الدولي ليست لحماية المناطق المسيحية ، بل للذود عن الحدود الجنوبية ، وهي ليست حدودا مسيحية (٣١) -

9 - وفي النصف الثاني من اذار (مارس) ، دار حوار سياسي بين حزبي الكتائب والهيئة الوطنية تركزت المناقشة فيه حول المراضيع السياسية التي تسبب الانقسام الداخلي ، وفي مقدمتها مطالبة الحلف التسالي بالبوليس الدولي واعلن ممثل الهيئة الوطنية رأي حزبه بالبوليس الدولي فأكد «أنه لن يرضى به لانه دون فائدة ، فغولدا مايير قالت منذ عدة ايام أن البوليس الدولي هو حائط بسيط ويمكن اجتيازه بسهولة ولايشكل أي ضمان لاي بلد» (٣٢) .